

بتحليل أثر إدراج العقود الآجلة للمؤشرات على المخزونات (1999). t. على مستوى كبير من الأهمية مع إحصائية HI تم قبول الأساسية عن طريق تحليل تقلبات الحافطة إلى متوسط تقلب مخزونات المكونات والتشتت القطاعي للعائدات. ووجدوا أنه عندما تم إدراج العقود الآجلة لمؤشر نيكاي 225 في اليابان، لم يتم العثور على مثل هذه النتائج للأسهم خارج المؤشر، ولم يتم العثور على VaR أي تأثير في وقت إيقاف إدراج الأسهم في العقود الآجلة لمؤشر نيكاي 225 في سنغافورة. أثر التحوط بالخيارات على بطريقتين: '1' أدت تكلفة التحوط إلى تقليل التدفقات النقدية المستقبلية، و '2' أدت مكاسب الخيارات إلى زيادة التدفق النقدي عند باستخدام خيارات المدخلات طويلة الأمد، رهنا بقيود التكلفة VaR الانتهاء من الأموال. خفضت المؤسسة إلى الحد الأدنى من لأصول المؤسسة واضحاً VaR على التحوط والقيود التي تحول دون الحد من التعرض. كان استخدام الأمام أو المستقبل لتقليل وأقل إثارة للاهتمام. وخلص المؤلفون إلى أن سعر الضربة الأمثل للخيار كان مستقلاً عن مستوى التكلفة، اعتماداً على ما إذا كانت المشتقات تستخدم للتكهن أو للتحوط ؛ بحثوا كيفية تأثير المشتقات على العلاقة الزمنية بين أداء الصندوق والمخاطر. من المحلية استخدم 21 في المائة فقط المشتقات. الصناديق التي تستخدم المشتقات لها انحراف معياري مماثل، MFs عينة من 679 كما أن استخدام المشتقات لا علاقة له بأداء العائد الصافي. وكانت أبرز النتائج أنه لم يكن هناك فرق كبير بين المجموعتين بالنسبة لمعظم أهداف الاستثمار والمتغيرات التي تم النظر فيها. ولكن لم يكن هناك نمط منهجي في هذه النتائج. في حالة الهند التي يمكن Kurtosis والعديد من الأسواق الأخرى، نظراً للتقلبات المرتفعة في معدلات الفوركس، طور الباحث نماذج تنبؤ استخدامها لتسعير خيارات الروبية بالدولار ولحسابات القيمة المعرضة للخطر، يشير هذا إلى أن تقييم الخيارات المتعلقة بسعر تم الحصول على البيانات مباشرة من البيان الشهري Mertun. صرف الروبية بالدولار يجب أن يستند إلى نموذج انتشار القفزة في للدين العام الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية. وبدأت فترة العينة البالغة 54 شهراً من تموز/يوليه 1990 إلى كانون الأول/ديسمبر 1994. درسوا إلى أي مدى يمكن تفسير نشاط التجريد وإعادة التشكيل. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المستثمرين استخدموا الخيار لإنشاء شرائط مشتقة من الخزانة في المقام الأول لجعل السوق أكثر اكتمالاً. ساعدت العوامل المتعلقة بالسيولة وخلص أصحاب البلاغ إلى أنه لا يوجد دليل يذكر على أن STRIPS في تفسير الاختلافات في الأسعار والخزانة والسندات و خيار تجريد الأوراق المالية وإعادة تشكيلها قد استخدم لأغراض المضاربة. فحص حسين وستيوارت (2000) تقلبات سوق الأسهم قبل وبعد إدخال العقود الآجلة للمؤشرات في 25 دولة. ثم اختبروا ما إذا كان التقلب الفوري بعد المقدمة مرتبطاً بحجم سوق العقود الآجلة والفائدة المفتوحة. أجريت الدراسة على مدى فترة زمنية عامة بين عامي 1973 و 1997 باستخدام العوائد الزائدة على مؤشر السوق العالمي. لتقدير تأثير إدخال العقود الآجلة، أدرجت دمية مضاعفة في معادلة التباين. ووجدوا أن تداول العقود الآجلة مرتبط بزيادة التقلبات المشروطة في اليابان والولايات المتحدة، ووجدوا أنه باستثناء اليابان والولايات المتحدة، وكان مدفوعاً بمكونات غير متوقعة للحجم. لخص ستيوارت (2000) البحث النظري والتجريبي حول كيفية تأثير إدخال الأوراق المالية المشتقة على السوق الأساسية. وقد طبقت مجموعة واسعة من الموافقات النظرية على مسألة كيفية تأثير تداول المضاربات وإدخال العقود/الخيارات الآجلة على استقرار أسواق الأصول وسيولتها وقدرتها على الاطلاع على الأسعار. وجد الباحث أن تجارة المضاربة وأسواق المشتقات أدت إلى استقرار الأسواق الأساسية وتميل إلى جعل الأسواق الفورية أكثر سيولة وأكثر تنسماً بالكفاءة من الناحية